الفصل التمهيدي:

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة:

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة:

1/ المقدمـــة: Introduction

في ضوء تطور التجارة الخارجية وإتساع نطاق السلع والخدمات من بلد إلى آخر ونظراً لبعد البائع (المصدر) والمشترى (المستورد) عن بعضهما البعض أصبح من الضروري وجود وسائل وطرق تساعد على التوفيق بين حاجيات البائع والمشترى فمثلاً إذا كان المشترى في السودان والبائع في كوريا يمكننا تصور ما يمكن أن يتعرض له كل من البائع والمشترى في أي صفقة تجارية من مشاكل أو صعوبات يواجهانها في ظل التعقيدات الدولية من الاختلافات التي يعيش فيها كل منهما في محيطة فإذا أفترضنا أن الشحن يتم بواسطة البر ثم يتجه إلى وسيلة مواصلات أخرى مثلاً البحر عن طريق سفينة فإن هنالك عدد من الأسئلة ستبرز في مخيلة كل من البائع والمشترى هل ستتم الصفقة بينهما بنجاح وبدون أي معوقات ؟ وهل سيتم إستلام البضاعة كما هو متفق علية مع البائع ؟ وهل ستتم عملية الدفع من المشترى لثمن البضاعة بدون مشاكل؟ وأسئلة أخرى سيتم التعرض لها أثناء الدراسة.

هذه الدراسة هي محاولة للإجابة على هذه التساؤلات وحل للمشاكل التي تعترض طريق إتمام عمليات التجارة الخارجية بين الدول المختلفة وبين مؤسساتها وهى محاولة لإبراز أهمية وسائل الدفع في التجارة الخارجية وأهمية الدور الذي تؤديه الاعتمادات المستندية كواحدة من وسائل الدفع الآمنة والمهمة في التجارة الخارجية بالنسبة للبائع والمشترى وإزالة المخاطر التي تعترض إتمام عملية التجارة الدولية بين الدول المختلفة.

2/ مشكلة البحث:

تنبع أهمية التجارة الخارجية في أنها تحقق أهداف التنمية الاقتصادية وتختص بدراسة المشاكل الاقتصادية الدولية في كل عمليات التجارة الخارجية التي تتكون من مصدر(بائع) ومستورد (مشترى) وتنبع المشكلة من اختلاف العملات للصرف في الدول وإختلاف النظم الاقتصادية من رأسمالية إلى إشتراكية إلى إسلامية وأيضاً إختلاف النظم السياسية والاجتماعية بين الدول والمجتمعات المختلفة وعدم توافر الثقة بين الأطراف في عمليات التجارة الخارجية.ونظراً للبعد الجغرافي واللغوي بين المصدر(البائع) والمستورد (المشترى) عن بعضهما مع ملاحظة أن كل طرف في دولة يختلف عن الآخر فنجد أن هنالك مشاكل وصعوبات وتعقيدات يواجهانها فمثلاً:-

1/ ماهى الطريقة المثلى من طرق وسائل الدفع المختلفة لإختيارها في التجارة الخارجية وهل هذه الوسيلةأو الطريقة هي الأكثر أماناً من الوسائل الأخرى؟

2/ مدى سرعة هذه الوسيلة المختارة مقارنة بوسائل الدفع الأخرى في التجارة الخارجية؟
3/ وماهى الصعوبات والمشاكل والمخاطر التي تواجه الدفع عن طريق الاعتمادات المستندية؟
4/ هل هنالك صعوبات تواجه العميل نتيجة إستخدامه للاعتماد المستندى تؤدى إلى خسارته؟
5/ ما مدى معرفة وفهم الأطراف للأعراف الدولية الموحدة وهل تطبق تلك الأعراف الدولية بصورة صحيحة؟
6/ هل يجد كل من المصدر والمستورد المساعدة الكاملة من المصارف والبنوك المشاركة في تلك العملية؟

وعليه نجد أن عدد كثير من الأسئلة المهمة جداً والتفسير السليم هو الذي دفعنا إلي البحث والدراسة وإيجاد الحلول من خلال هذا البحث, ومعرفة وسائل وطرق الدفع الحديثة مثل الاعتمادات المستندية وغيرها هل هي الأمثل لآليات ووسائل معالجة المشاكل الناجمة من عمليات التجارة الخارجية. مع الأخذ بدراسة المشكلات والصعوبات التي تواجه المؤسسات السودانية ممثلة في دراسة تقويم تجربة المؤسسات السودانية في الدفع عن طريق الاعتمادات المستندية من خلال دراسة حاله الهيئة العامة للإمدادات الطبية بوصفها من أكثر المؤسسات السودانية التي تتعامل في مجال الإستيراد للأدوية والأجهزة والمعدات الطبية وتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

3/ فرضيات البحث:

1/تمثل الاعتمادات المستندية الوسيلة الأكثر إستخداماً من وسائل وطرق الدفع الأخرى في التجارة الخارجية.
2/ أدى تنوع وسائل وطرق الدفع في التجارة الخارجية إلى تفضيل وإستخدام أنواع أخرى على إستخدام الاعتمادات المستندية.
3/ التطبيق الصحيح للأحكام والأصول والأعراف الموحدة الدولية لوسائل الدفع يقلل من المخاطر التي تنتج عن عمليات التجارة الخارجية.

4/ أهمية البحث وأسباب إختياره:

تنبع أهمية البحث والدراسة من الآتي:
1- إن وسائل وطرق الدفع الآمنة لعملية التجارة الخارجية بين الدول في العالم تحقق وتعالج كثير من المشكلات ولذلك لها أهمية كبيرة ومقدرة.
2-أهمية الاعتمادات المستندية باعتبارها الوسيلة الأكثر استخداماً في الدفع للتجارة الخارجية بين الدول المختلفة.
3 – المزايا والفوائد للاعتمادات المستندية للأطراف المشتركة فيها.

5/ أهداف البحث :

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

أ) معرفة الصعوبات والمشاكل التي تواجه العملاء عموماً (المؤسسات السودانية خصوصاً) عند إستخدامها للاعتمادات المستندية كإحدى وسائل وطرق الدفع الخارجي للتجارة الخارجية.
ب)تسليط الضوء على وسائل الدفع الخارجي بالتركيز على الاعتمادات المستندية.
ج) التعريف بالاعتماد المستندى للمستورد والمصدر السودانى.

6/ منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة بتحقيق الأهداف السابقة.

7/ المصادر:

1- المصادر الأولية :

وتمثلها المنشورات الدورية الصادرة من غرفة التجارة الدولية وكذلك سياسات البنك المركزي في السودان (بنك السودان) بالإضافة للمجلات المتخصصة والمجلات العلمية والدوريات والشركات التي تم توزيع الاستبيان عليها.

2- المصادر الثانوية :-

وتمثلها المراجع والكتب والمؤلفات المتخصصة والبحوث سواء كانت مطبوعة أو على شبكة الإنترنت (الشبكة العنكبوتية) بالإضافة إلى المنشورات الصادرة والمنظمة لطبيعة العمل في التجارة الدولية.

8/ حدود الدراسة الزمانية والمكانية :

1- الحدود الزمانية: 2001 م – 2005 م.
2- الدراسة المكانية: الهيئة العامة للإمدادات الطبية المركزية.- ولاية الخرطوم.

9/ هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى ستة فصول ويحتوى كل فصل على عدد من المباحث فالفصل الأول يتناول التجارة الخارجية ويحتوى على أربعة مباحث فالأول مفهوم التجارة الخارجية و الثاني عن نظريات التجارة الخارجية و الثالث يشتمل على المخاطر والاضطرابات والمزايا الرئيسية في التجارة الخارجية و الرابع يحتوى على أثر التجارة الإلكترونية والعولمة على التجارة الخارجية. والفصل الثاني عن الاعتمادات المستندية ويحتوى هذا الفصل على أربعة مباحث فالأول مفهوم ونشأة وتطور الاعتماد المستندي و الثاني أنواع وأهمية الاعتمادات المستنديه و الثالث يتناول أطراف الاعتماد المستندي والالتزام القانوني و الرابع عن المزايا والمخاطر للاعتماد المستندي.والفصل الثالث وسائل وطرق الدفع والمؤثرات الخارجية الأخرى في هيكل التجارة الخارجية ويحتوى على ثلاثة مباحث فالأول وسائل الدفع الأخرى وأطرافها في هيكل التجارة الخارجية والثاني آثار السياسات المصرفية على التجارة الخارجية والثالث آثار ميزان المدفوعات على التجارة الخارجية.والفصل الرابع دراسة حالة الهيئة العامة للإمدادات الطبية ويحتوى على ثلاثة مباحث فالأول النشأة والأهداف والتطور والثاني سياسات الهيئة العامة للإمدادات المتبعة للبنك

المركزي والثالث تقييم النشاطات للاعتمادات المستندية بالهيئة العامة للإمدادات الطبية المركزية.والفصل الخامس يحتوى على مبحثان الأول عن التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة والثاني إختبار الفرضيات من الدراسة.و الفصل السادس والأخير يحتوى على مبحثين الأول عن الخاتمة والنتائج و الثاني عن التوصيات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى للباحث: أبو القاسم [1].

*** مخاطر الاعتمادات المستندية في المصارف التجارية السودانية ***

(أ) هدف الدراسة:

1/ توضيح المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف التجارية السودانية من عدم تطبيق القواعد والأعراف الدولية.

2/ علاقة الاعتمادات المستندية بالتجارة الدولية الخارجية.

3/ التعريف بالاعتمادات المستندية للمستورد(المشترى) والمصدر(البائع).

(ب) المشكلة:

تكمن المشكلة في فقدان الثقة في عمليات الاعتمادات المستندية التي تنفذها المصارف التجارية السودانية , كما أن المورد السوداني غير ملم بصورة كافيةبماهية الاعتمادات المستندية وأن المصارف التجارية لاتهتم دوماً بالمخاطر الائتمانية المصاحبة عند تنفيذ الاعتمادات المستندية.

(ج) الفرضيات:

1/ المصارف التجارية السودانية لاتقوم بتطبيق القواعد والأعراف الدولية للاعتمادات المستندية.

2/ المستورد السوداني يجهل تماماً ماهية ومفهوم الاعتمادات المستندية.

(د) عناوين الفصول التي إحتوتها الدراسة:

إحتوى البحث على خمسة فصول تتوزع على الفصل التمهيدي للدراسة والثاني عن مخاطر الائتمان المصرفي والثالث الاعتمادات المستندية من وجهه نظر المصارف السودانية والرابع حالات عملية في المصارف التجارية السودانية والخامس إختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات والمقترحات.

(هـ) أهم النتائج:

1/ لاتهتم المصارف التجارية بالمخاطر الائتمانية التي تنشأ عن تنفيذ الاعتماد.

2/ لاتقوم المصارف السودانية بدراسة سوق السلعة والجدوى الاقتصادية.

(و) أهم التوصيات:

1/ إنشاء إدارات للمخاطر في المصارف السودانية تحت إشراف البنك المركزي.

2/ التخطيط والتوزيع السليم لموارد البنك الخارجية بصورة تتيح سداد الالتزامات.

---

(1) أبو القاسم عبد الله سيد أحمد - مخاطر الاعتمادات المستندية في المصارف التجارية السودانية- ماجستير – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – غير منشورة – العام 2005 م.

الدراسة الثانية للباحث : هبه [1].

*** الاعتمادات المستندية في المصارف التجارية السودانية العقبات والحلول***

(أ) هدف الدراسة:

1/ إيضاح الخطوات اللازمة لإصدار إعتماد مستندي خالي من المخاطر.

2/كيفية المحافظة على الاعتماد المستندى ليظل أفضل طرق الدفع أماناً في التجارة الخارجية.

(ب) المشكلة:

أهمية الاعتماد كخدمة مصرفية وبعدة عن معيار الأعراف الدولية الموحدة مما يؤدى إلى فقدان الثروات وإضاعة الكثير من الوقت والجهد المبذول في مشاكل قانونية يكون أطراف الاعتماد في غنى عنها وذلك مردة لعدم الإلمام الكافي والجهل بقوانين التجارة الخارجية والأعراف الموحدة بالنسبة لجميع أطراف الاعتماد الشيء الذي أفقد الثقة والأمان في خطاب الاعتماد المستندى والميل للتعامل في التجارة الخارجية بوسائل دفع أخرى .

(ج) الفرضيات:

1/ المصارف السودانية لاتهتم بالقواعد والأعراف الدولية الموحدة.

2/ المصارف السودانية لا تلتزم بتغذية حساباتها مع المراسلين.

(د) عناوين الفصول التي إحتوتها الدراسة:

إحتوى البحث على خمسة فصول تناولها بالدراسة والبحث في الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة و التجارة الخارجية من وجهه نظر المصارف وأنواع الاعتمادات المستندية و أضواء حول القواعد والأعراف الدولية الموحدة و الاعتمادات المستندية في المصارف السودانية التجارية وإختبار الفرضيات والنتائج والتوصيات.

(هـ) أهم النتائج:

1/ البنوك والمصارف التجارية تتعجل في تنفيذ الاعتماد ولا تتوخى الدقة.

2/ المصرف السوداني غير ملم بصورة كافية بالقواعد والأعراف الدولية.

3/ المصارف السودانية لاتلفت إنتباه العميل للثغرات في الاعتماد وتتعامل معه كصفقة تجارية ربحية.

(و) أهم التوصيات:

1/ الاهتمام بوضع مراشد عمل للمصارف وتحديد التزامات الأطراف من النواحي القانونية.

2/ التوصية بالتدريب النظري والعملي للمصرفيين على إستخدام **(SWIFT)** في المصارف السودانية.

3/تنفيذ المعارض دورياً بين المجموعات التجارية لفائدة المصارف السودانية.

---

(1) هبه زكى مبارك مصطفى - الاعتمادات المستندية في المصارف التجارية السودانية العقبات والحلول - ماجستير – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية التجارة- قسم الدراسات المصرفية – غير منشورة – العام 2004 م.

علاقة البحث بالدراسات السابقة :-

نجد أن العلاقة بين البحث والدراسات السابقة الاولى بعنوان (مخاطر الاعتمادات المستندية في المصارف التجارية السودانية) [1] والثانية بعنوان (الاعتمادات المستندية في المصارف التجارية السودانية العقبات والحلول) [2]. فمن الأهداف للبحثين تبين أن هذا البحث يهتم بالصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات السودانية عند إستخدام الاعتماد المستندى وكذلك تسليط الضوء على وسائل وطرق الدفع الخارجي بالتركيز على الاعتمادات المستندية كأهم الوسائل المستخدمة في المؤسسات السودانية .بيد أن الأهداف في الدراسات السابقة تستند على إيضاح الخطوات اللازمة لإصدار اعتماد مستندي خالي من المخاطر بالنسبة للمصارف التجارية السودانية وكذلك كيفية معالجة المخاطرالتى تواجه الاعتماد المستندى ليظل أفضل طرق الدفع أماناً في التجارة الخارجية من وجهه نظر المصارف التجارية السودانية.

ومن خلال الدراسة والتحليل للبحثين أعلاه وهذا البحث نلاحظ أن الاختلافات وردت أيضاً في مشاكل البحث وأهميته والفرضيات وإثباتها من خلال دراسة الحالة و النتائج والتوصيات لأن في الدراسات السابقة كانت تدور في إجاد الحلول والمعالجات للمصارف التجارية السودانية بيد أن هذا البحث يختص بما يتعلق في شأن المؤسسات السودانية التي تعمل في نشاطي الاستيراد والتصدير.

(1) أبو القاسم عبد الله سيد أحمد - مخاطر الاعتمادات المستندية في المصارف التجارية السودانية- دراسة سابقة.
(2) هبه زكى مبارك مصطفى - الاعتمادات المستندية في المصارف التجارية السودانية العقبات والحلول - دراسة سابقة.